

الصناعيون متفائلون بـ٢٠٢٣

## المصري لـ«الوطن»: نسير باتجاه الأفضل ونعمل على تعديل المرسوم ٨ نحلاوي: انفتاح حكومي لدعم الصناعة ونتحدث مع الحكومة بصوت مرتفع

| هناء غانم

مبادرات جديدة أطلقتها الحكومة مؤخراً عبر توصيات اللجنة الاقتصادية لدعم القطاع الصناعي بهدف دعم وتشجيع القطاعات الإنتاجية، وتعزيز الإنتاج المحلي، من خلال التركيز على القطاعات ذات الأولوية، ولاسيما الصناعة لزيادة القدرة التنافسية على مواجهة الحصار الذي تتعرض له الصناعة الوطنية.

وفي هذا الشأن قال رئيس اتحاد غرف الصناعة ورئيس غرفة صناعة دمشق وريفها غزوان المصري في تصريح لـ«الوطن»: «إننا نسير باتجاه الأفضل وهناك العديد من القضايا التي يتم العمل عليها ضمن الرؤية العامة للاتحاد للرحلة القادمة وعرض كل المشكلات الصناعية وإيجاد الحلول لها بالسرعة الممكنة للمساهمة في عملية تنمية الصناعات الوطنية والعمل على زيادة قدرتها التنافسية وتنوع الإنتاج المحلي من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني، والتركيز على موضوع تأمين المحروقات والكهرباء للصناعات والتي تعتبر عملاً أساسياً للعمل الصناعي إضافة إلى التسهيلات في التعرفة الجمركية وضرورة إصدار التشريعات الخاصة أن اللجنة انتهت من دراستها منذ ثلاث سنوات، كما اتخذت الحكومة العديد من القرارات لضبط عمليات التهريب.

وأشار المصري إلى أن الاتحاد يعمل أيضاً ضمن خطة على تعديل مشروع المرسوم رقم ٨ الخاص بحماية المستهلك وسيتم مناقشته خلال لقاء قريب مع وزير التكوين بعد أن تمت إحالته إلى غرف الصناعة لإبداء الرأي. كما يتم العمل على دراسة موضوع المنعنة الخاصة بالاستيراد وأهمية تأمين مستلزمات

الصناعيين من مواد أولية وآلات، وتم تشكيل للجان المختلفة للاتحاد وحسب القطاعات الصناعية الأربعة الهندسية والكيميائية والغذائية والنسيجية إضافة إلى لجنة المعارض ولجنة التصدير.

كما تركز الرؤية - حسب المصري - على دعم مسيرة الصناعة والعمل على إعادة الألق للصناعة السورية وتذليل كل الصعاب التي نتجت عن الأزمة خلال السنوات الماضية، مؤكداً على أهمية المشاركة مع الصناعيين في المحادثات التي تضم غرفاً مشتركة لرعاية مصالحهم.

وعن أهمية القرارات الأخيرة الصادرة عن اللجنة الاقتصادية قال المصري: إن هناك العديد من القرارات المهمة التي صدرت مؤخراً والتي تسهم بدعم الصناعة والصناعيين، مشيراً إلى أن القرار الخاص بالإصلاح المؤقت مستلزمات الإنتاج والتعبئة والتغليف يقصد التصنيع وإعادة التصدير هو قرار مهم باعتباره يوفر فرص عمل كبيرة

ويخفف ضغط على المصدرين ويشجع على التصدير وإعادة دوران عجلة الإنتاج في العامل والمنشآت الصناعية، لافتاً إلى أنه يتم إعفاء كل مدخلات الإنتاج من الرسوم الجمركية لأي عقد اليوم لتصبح صفراً ويحق للصناعي أن يعيد تصديره أيضاً دون أي رسوم، مبيناً أن الهدف الأساسي منه تشجيع التصدير والمنافسة في الأسواق الخارجية الأمر الذي يخفف من قيمة الجمارك والرسوم التي تضاف وتستطع بعدها المنافسة بشكل أكبر، وخاصة أننا نسعى لفتح قنوات للتصدير قدر المستطاع ولدينا خطة لإقامة العديد من المعارض في الدول المجاورة قريباً.

نحلاوي: هناك انفتاح من الحكومة لدعم الصناعة وفي سياق متصل أكد نائب رئيس غرفة صناعة دمشق لؤي نحلاوي لـ«الوطن» أن هناك انفتاحاً من بداية عام ٢٠٢٣ من الحكومة لدعم الصناعة الوطنية لاسيما في موضوع تأمين المشتقات النفطية للصناعيين

وهي خطوة مهمة لا تكن موجودة بالماضي، وكان تأمين المازوت فيه الكثير من التجاوزات التي تم حلها، لافتاً إلى أن الصناعة بحاجة إلى مشتقات نفطية وكهرباء وغيرها والمناطق الصناعية تم تأمين الكهرباء فيها بشكل مستمر لكن هناك بعض التجاوزات يقوم الاتحاد بحلها.

وأكد نحلاوي أن الصناعة هي عصب إستراتيجي للاقتصاد في أي دولة بالعالم، مؤكداً أننا عندما نتحدث مع الحكومة اليوم نتحدث بصوت مرتفع لأن الجميع يعلم أننا بأزمة والحلول لا تأتي ببعضاً سحرية من الحكومة لديها مسؤوليات ويجب تظافر جميع الجهود للتوصل إلى حلول لكن نطالب الحكومة بالعدالة الضريبية والعدالة التنويعية.

وأضاف موضحاً: إننا نعمل بالتنافسية مع الحكومات الأخرى في الدول المجاورة والمفتحة على التصدير وقرارات الإرسال المؤقت للمواد الأولية الداخلة في التصنيع وإعادة التصدير مهم جداً لأنه يعطي قوة تنافسية

المشتات ستساهم في تشجيع المزارعين على الزراعة لكونها تستهيل عملية التغليف وتزيد من إنتاجهم وترفع من جودته، كما تم التوجه في العام الماضي نحو ملف إعادة الإعمار من خلال تشميل مادة الإسمنت الأبيض بالبرنامج، وخاصة أن حجم المستوردات من هذه المادة يعد مرتفع نسبياً.

وأعتبرت عبيد أن برنامج إحلال بدائل المستوردات جاء لتحقيق أهداف عدة منها تخفيف فاتورة الاستيراد للسلع التي يمكن إنتاجها محلياً ووقف استنزاف الألبان الأجنبية، والسعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي بعدد من المواد، وتوطين الصناعات وطنياً لتصبح بديلة عن المستوردة، وذلك وفقاً لمجموعة من الاعتبارات الاقتصادية المتعلقة بكفاءة استخدام الموارد والتركيز على قضايا الجودة، إضافة إلى



وهي خطوة مهمة لا تكن موجودة بالماضي، وكان تأمين المازوت فيه الكثير من التجاوزات التي تم حلها، لافتاً إلى أن الصناعة بحاجة إلى مشتقات نفطية وكهرباء وغيرها والمناطق الصناعية تم تأمين الكهرباء فيها بشكل مستمر لكن هناك بعض التجاوزات يقوم الاتحاد بحلها.

وأكد نحلاوي أن الصناعة هي عصب إستراتيجي للاقتصاد في أي دولة بالعالم، مؤكداً أننا عندما نتحدث مع الحكومة اليوم نتحدث بصوت مرتفع لأن الجميع يعلم أننا بأزمة والحلول لا تأتي ببعضاً سحرية من الحكومة لديها مسؤوليات ويجب تظافر جميع الجهود للتوصل إلى حلول لكن نطالب الحكومة بالعدالة الضريبية والعدالة التنويعية.

وأضاف موضحاً: إننا نعمل بالتنافسية مع الحكومات الأخرى في الدول المجاورة والمفتحة على التصدير وقرارات الإرسال المؤقت للمواد الأولية الداخلة في التصنيع وإعادة التصدير مهم جداً لأنه يعطي قوة تنافسية

المشتات ستساهم في تشجيع المزارعين على الزراعة لكونها تستهيل عملية التغليف وتزيد من إنتاجهم وترفع من جودته، كما تم التوجه في العام الماضي نحو ملف إعادة الإعمار من خلال تشميل مادة الإسمنت الأبيض بالبرنامج، وخاصة أن حجم المستوردات من هذه المادة يعد مرتفع نسبياً.

وأعتبرت عبيد أن برنامج إحلال بدائل المستوردات جاء لتحقيق أهداف عدة منها تخفيف فاتورة الاستيراد للسلع التي يمكن إنتاجها محلياً ووقف استنزاف الألبان الأجنبية، والسعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي بعدد من المواد، وتوطين الصناعات وطنياً لتصبح بديلة عن المستوردة، وذلك وفقاً لمجموعة من الاعتبارات الاقتصادية المتعلقة بكفاءة استخدام الموارد والتركيز على قضايا الجودة، إضافة إلى

المشتات ستساهم في تشجيع المزارعين على الزراعة لكونها تستهيل عملية التغليف وتزيد من إنتاجهم وترفع من جودته، كما تم التوجه في العام الماضي نحو ملف إعادة الإعمار من خلال تشميل مادة الإسمنت الأبيض بالبرنامج، وخاصة أن حجم المستوردات من هذه المادة يعد مرتفع نسبياً.

وأعتبرت عبيد أن برنامج إحلال بدائل المستوردات جاء لتحقيق أهداف عدة منها تخفيف فاتورة الاستيراد للسلع التي يمكن إنتاجها محلياً ووقف استنزاف الألبان الأجنبية، والسعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي بعدد من المواد، وتوطين الصناعات وطنياً لتصبح بديلة عن المستوردة، وذلك وفقاً لمجموعة من الاعتبارات الاقتصادية المتعلقة بكفاءة استخدام الموارد والتركيز على قضايا الجودة، إضافة إلى

المشتات ستساهم في تشجيع المزارعين على الزراعة لكونها تستهيل عملية التغليف وتزيد من إنتاجهم وترفع من جودته، كما تم التوجه في العام الماضي نحو ملف إعادة الإعمار من خلال تشميل مادة الإسمنت الأبيض بالبرنامج، وخاصة أن حجم المستوردات من هذه المادة يعد مرتفع نسبياً.

وأعتبرت عبيد أن برنامج إحلال بدائل المستوردات جاء لتحقيق أهداف عدة منها تخفيف فاتورة الاستيراد للسلع التي يمكن إنتاجها محلياً ووقف استنزاف الألبان الأجنبية، والسعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي بعدد من المواد، وتوطين الصناعات وطنياً لتصبح بديلة عن المستوردة، وذلك وفقاً لمجموعة من الاعتبارات الاقتصادية المتعلقة بكفاءة استخدام الموارد والتركيز على قضايا الجودة، إضافة إلى

المشتات ستساهم في تشجيع المزارعين على الزراعة لكونها تستهيل عملية التغليف وتزيد من إنتاجهم وترفع من جودته، كما تم التوجه في العام الماضي نحو ملف إعادة الإعمار من خلال تشميل مادة الإسمنت الأبيض بالبرنامج، وخاصة أن حجم المستوردات من هذه المادة يعد مرتفع نسبياً.

| جلتار العلي

شكّلت سلسلة ارتفاعات الأسعار المتكررة وخاصة المواد الغذائية أزمة حقيقية للمواطنين تتعلق بكيفية تأمين ما يسد حاجتهم من الغذاء، فلم تعد الأسرة السورية قادرة على مواجهة هذه الارتفاعات في ظل انخفاض الأجور والفجوة الكبيرة بين حجم الدخل وحجم الإنفاق، وإلى الآن لا توجد أرقام أو بيانات واضحة من المكتب المركزي للإحصاء حول نسبة الأمن الغذائي في سورية، علماً بأن المكتب كان يجري خلال النصف الثاني من العام الماضي مسحاً إلكترونياً للأمن الغذائي للمواطن بعد الحرب، ولم يتم الانتهاء من نتائج المسح حتى الآن حسبما علمت «الوطن» من مصادر في المكتب.

عرضت بعض التقارير الأممية التي تقول: إن «سورية تحتل المرتبة السادسة على مستوى العالم من حيث أكبر عدد من الأشخاص الذين يعانون الأمن الغذائي، والذين يبلغ عددهم قرابة ١٢,٤ مليون سوري»، على معاون وزير الزراعة والإصلاح الزراعي لشؤون الثروة النباتية والسياسات الزراعية فايز

مقداد الذي أوضح أنه لا يمكن اعتبار هذه التقارير مرجعيات ذات أرقام مسندة أو يمكن الاعتماد عليها، لأن المنظمات الدولية العاملة في سورية تجري دراساتها وإحصائياتها ضمن مشاريع معينة وتنتشر نتائجها من دون الرجوع إلى الجهات الحكومية المختصة لتعطي رأياً بهذه النتائج والتقارير.

وأشار مقداد إلى وجود تراجع فعلي بالأمن الغذائي وذلك نتيجة الارتفاعات المتتالية والمتلاحقة لتكاليف الإنتاج الزراعي بسبب التغيرات في سعر الصرف من جهة والمخاطرة في عملية المتاجرة من المصدرين والمزارعين من جهة أخرى وخاصة ما يتعلق بالتعامل مع منصّة تمويل المستوردات وتأمين القطع الأجنبي لتعويض اللزوم ولتأمين القطع الأجنبي لتعويض اللزوم ولتأمين القطع الأجنبي لتعويض اللزوم.

وأشار مقداد إلى أن رغيف الخبز كان دائماً موجوداً بالأفران الحكومية والخاصة، على الرغم من وجود معاناة في محصول القمح منذ بداية الأزمة، ولكن هذا يعود إلى الجهود الحكومية المبذولة للاستعاضة عن النقص الحاصل بالإنتاج المحلي عن طريق الاستيراد وتحديد أولويات له كي لا يشعر المواطن بوجود أي نقص في هذه المادة.

وبين مقداد أن السوزارة تضع الخطة

وتواصل أسعار الذهب في السوق المحلية ارتفاعها، حيث سجلت النشرة الصادرة عن الجمعية الحرفية للصياغة وصناعة المجوهرات بدمشق يوم أمس سعر مبيع عيار ٢١ قيراط ٣٣٧٧ ألف ليرة، وشرء ٣٣٦٥٠٠ ليرة، بفارق ٧ آلاف ليرة عن النشرة السابقة، بينما سجل سعر مبيع الغرام عيار ١٨ ٢٨٨٥٧٧ ليرة، و٢٨٨٣٥٧ ليرة سعر الشراء.

كما حددت الجمعية سعر مبيع الأونصة عيار ٩٩٥ بـ ١٢,٥ مليون ليرة، وسعر مبيع الليرة الذهبية عيار ٢١ بـ ٢,٩ مليون ليرة.

والجدير ذكره أن سعر الذهب سجل ارتفاعات كبيرة خلال الشهر الحالي، حيث ارتفع سعره حالياً ١٢ ألف ليرة في الـ ١١ من الشهر الجاري، ليسجل سعر مبيع ٣٣٠ ألف ليرة وسعر شراء ٣٢٩٥٠٠ ليرة، بينما سجل سعر الغرام عيار ١٨ مبيع ٢٨٢٨٥٧ ليرة وشرء ٢٨٢٣٥٧ ليرة، كما حددت الجمعية حينها سعر مبيع الأونصة عيار ٩٩٥ بـ ١٢,٣ مليون ليرة، وسعر مبيع الليرة الذهبية عيار ٢١ بـ ٢,٨٥٧ مليون ليرة، وجاءت هذه الارتفاعات بعد انخفاضات متتالية في نهاية العام الماضي وأول أيام العام الحالي حيث وصل سعر غرام الذهب عيار ٢١ إلى ٣٠٥ ألف ليرة.

وتنتبه جمعية الصاغة بشكل دائم على ضرورة الالتزام بالتسعيرة الصادرة عنها، وتحذير المخالف بأنه سيتعرض للمسائلة القانونية وإغلاق المحل.

هل تغيرت أشكال السوريين بسبب الحالة الاقتصادية؟

## «الزراعة» لـ«الوطن»: لا ننكر وجود تراجع فعلي بالأمن الغذائي لدى السوريين لكن لا يمكن اعتبار تقارير المنظمات مرجعيات ذات أرقام مسندة



يرتفع سعرها في بعض الأشهر التي لا تُنتج فيها، إضافة إلى الفترات التي يصير فيها فائضاً في بعض المنتجات، وهذا ما يساعد الحكومة على اتخاذ قرارات الاستيراد والتصدير..

وحول تأخير ارتفاعات الأسعار وعدم القدرة على شراء ما يحتاجه المواطنون من الغذاء الخارجي هي المسبب الأساسي لكان المواطنون حرموا من مواد وسلع كثيرة في الأسواق، ولكن كل المواد موجودة ولكن بأسواق وأماكن خارج نطاق التدخل الحكومي وبأسعار غير مضبوطة، وهذا يعني أن الإجراءات الحكومية قاصرة عن إدارة النقص كما يجب أن يدار، فمن يمتلك المال يمكنه تأمين كل المواد الغذائية، وهذا يعني أن الحكومة لا يمكنها التدخل بالحصول الاقتصادي المفروض على سورية.

ومن جهة أخرى، لغت عريش إلى أن انخفاض كتلة الدعم الاجتماعي بمقدار ٦٠٠ مليار ليرة عن موازنة العام الماضي يشير إلى نسبة الأسر التي خرجت من مظلة الدعم بموجب الإجراءات الحكومية في العام الماضي، أي أن كل الأرقام التي تسوقها الحكومة عن موازنتها واعتماداتها هي أرقام خلية، معتبراً أن غياب قاعدة البيانات جعل الحكومة عاجزة عن إيصال الدعم إلى مستحقيه.

والزراعة بشكل مبكر قبل بدء الموسم فإن الحكومة تقوم بتغطية هذا النقص من خلال الاستيراد، كمحاصيل القمح والشعير وبعض الأعلاف كالذرة الصفراء والمواعيد المناسبة، موضحاً أن الخطة توضع بناء على استعمالات الأراضي الموجودة، إضافة إلى احتياجات القطر من المنتجات الزراعية واحتياجات العملية الصناعية من المحاصيل الزراعية كالقطن والشعير والسكوي والتبغ، كما تضع وزارة

الزراعة روزنامة زراعية تتضمن شقين، الأول يتعلق بمستلزمات الإنتاج الزراعية وحاجة كل منطقة من المحروقات والأسمدة ومواعيد الحاجة لهذه المواد فبها احتياجات الجهات المختصة الأخرى كوزارة النفط والثروة المعدنية ووزارة الصناعة والاقتصاد والتجارة الخارجية والمصرف الزراعي القيام بكل التجهيزات اللازمة، ولكن تحدث بعض الصعوبات المتعلقة بتوفير المحروقات والأسمدة التي تعيق تحقيق الأرقام المتوقعة.

وأكمل: «أما الشق الثاني من الروزنامة الزراعية، فيتعلق بمواعيد إنتاج المنتجات الزراعية الصيفية والشتوية على مختلف أشكالها، وهنا تتمكن الحكومة من الاستعداد للفترات التي يحصل بها نقص في المنتجات الزراعية كالبطاطا مثلاً التي

## الذهب يرتفع ٧ آلاف ليرة في أربعة أيام ليصل إلى ٣٣٧ ألف ليرة

| الوطن



تواصل أسعار الذهب في السوق المحلية ارتفاعها، حيث سجلت النشرة الصادرة عن الجمعية الحرفية للصياغة وصناعة المجوهرات بدمشق يوم أمس سعر مبيع عيار ٢١ قيراط ٣٣٧٧ ألف ليرة، وشرء ٣٣٦٥٠٠ ليرة، بفارق ٧ آلاف ليرة عن النشرة السابقة، بينما سجل سعر مبيع الغرام عيار ١٨ ٢٨٨٥٧٧ ليرة، و٢٨٨٣٥٧ ليرة سعر الشراء.

كما حددت الجمعية سعر مبيع الأونصة عيار ٩٩٥ بـ ١٢,٥ مليون ليرة، وسعر مبيع الليرة الذهبية عيار ٢١ بـ ٢,٩ مليون ليرة.

والجدير ذكره أن سعر الذهب سجل ارتفاعات كبيرة خلال الشهر الحالي، حيث ارتفع سعره حالياً ١٢ ألف ليرة في الـ ١١ من الشهر الجاري، ليسجل سعر مبيع ٣٣٠ ألف ليرة وسعر شراء ٣٢٩٥٠٠ ليرة، بينما سجل سعر الغرام عيار ١٨ مبيع ٢٨٢٨٥٧ ليرة وشرء ٢٨٢٣٥٧ ليرة، كما حددت الجمعية حينها سعر مبيع الأونصة عيار ٩٩٥ بـ ١٢,٣ مليون ليرة، وسعر مبيع الليرة الذهبية عيار ٢١ بـ ٢,٨٥٧ مليون ليرة، وجاءت هذه الارتفاعات بعد انخفاضات متتالية في نهاية العام الماضي وأول أيام العام الحالي حيث وصل سعر غرام الذهب عيار ٢١ إلى ٣٠٥ ألف ليرة.

وتنتبه جمعية الصاغة بشكل دائم على ضرورة الالتزام بالتسعيرة الصادرة عنها، وتحذير المخالف بأنه سيتعرض للمسائلة القانونية وإغلاق المحل.